ترسيخ التمكين من منظور الخدمة الاجتماعية: المفهوم والنظرية والممارسة : قراءة منهجية

عبدالرزاق محمد قريرة
قسم الخدمة الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة طرابلس
انتصار محمد بريون
قسم الخدمة الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة طرابلس

الملخص

الخدمة الاجتماعية المعاصرة تتميز بالتركيز على عدة قضايا منها الاضطهاد والقمع وعدم المساواة الاجتماعية والحرمان من الحقوق، والتمكين كنموذج في الخدمة الاجتماعية يتعامل مع هذه القضايا لمواجهة انعدام القوة والتمييز لمساعدة المضطهدين على الكشف عن قواهم الكامنة بداخلهم والتعرف على أوجه عدم المساواة والعقبات البنائية وفهمها بشكل دقيق، من خلال عملية تدريجية تتضمن مشاركتهم لتمكينهم من القيام بأفعال تمكنهم من الوصول الى الموارد المجتمعية لزيادة قواهم لتحقيق أهداف شخصية وجماعية والسيطرة على معيشتهم. ولترسيخ التمكين ناقشت الورقة تطوره التاريخي وبعض المفاهيم الأساسية المرتبطة به مثل القوة وانعدامها والوعي كتمهيد لفهم تأطير نظرية وممارسة التمكين في الخدمة الاجتماعية، فضلا عن الفرضيات الأساسية للتمكين والاسس التي تقوم عليها ممارسته وفي الأخر حددت مواضع القوة والقيود المفروضة على الممارسة والنظرية. وعليه أكدت هذه الورقة أن ممارسة التمكين ينبغي ان تتضمن النموذج الفردي والبيئي والربط بين مستويات التحليل الفردي والعلائقي والاجتماعي السياسي، ووجود حاجة ماسة الى تطبيقه العملي وبذلك عملت على حث الاكاديميين والممارسين لإدراك أهمية التمكين كنموذج ممارسة مهنية في المجتمع.

الكلمات الدالة: الخدمة الاجتماعية، الممارسة المهنية، التمكين، القوة، الوعي النقدي.

المقدمة

استمرارية نهج ممارسة القوة يمكن اعتباره نتاج لثقافة متأصله في المجتمع الليبي فقد أعيد تصورها وتشكيلها بنمط أشد لمن تم وضعه على الهامش وأستبعد وأضطهد. فمنذ بداية 2011، الليبيون يعايشون أوضاعاً صعبة وأصبحت ليبيا من أكثر البلدان خطورة، فاستمرار الحرب في نطاق المدن والقرى أجبر ساكنيها على النزوح من منازلهم بحثًا عن الأمان، وصعبت المعيشة اليومية لعدة أسباب منها بسبب رفع الدعم عن السلع التموينية الاساسية ومن ثم ارتفاع الاسعار بمعدلات عالية وسيطرة اسعار السوق الموازية فبدأت المرتبات تبدو هزيلة وصاحب الراتب المرتفع هو في الاصل فقير يقابلها عدم توفر العملة النقدية وبدأت معها معاناة الحصول على متطلبات الحياة الضرورية، فالأسر تعتبر نفسها محظوظة إذا كان لديها ما يكفي من المال لشراء الضروري لشهر ومعظمها يرزح تحت عبء الدين وانعدمت أسر الطبقة الوسطي

واصبحت الغالبية العظمي اسر فقيرة او نازحة او مهمشة وانعدم التكافل والتضامن بين الافراد والعائلات، كل هذه الأمثلة من الاضطهاد جعلتهم يشعرون بالعجز وبالظلم و بالتهميش وبالإقصاء وتنامي شعور العزلة والاغتراب فهذه القضايا المعيشية أهملها النظام السياسي (نمط ديماغوجي: يستخدم سبل التلاعب والخداع والتضليل) الى جانب ان هذا النظام يخضع تحت وطأة جماعات معينة تمارس كل انواع الضغط والتهديد عليه من اجل احتكار القوة فتدخلت في الشأن العام وسيطرت على الفاعلين فيه لتمكينها من امتلاك مصادر القوة دون سواهم لخدمة مصالحها. في ظل الاضطهاد من الصعب ان تتكلم عندما لا يكون مستمع لك فمن البديهي في مثل هذه الوضع العصيب أن يصبح الصمت قوة (من قبل القاعدة) وعدم الاستماع (من قبل القمة) تمكين، ولا جدوى من الكلام في غياب المستمعين، وهذا اشد من ما ذكرته Judith Lee (2001) لقد تعلم المضطهدون التفكير والتحدث بلغة الظالم. لتجاوز هذا الوضع لابد من الانقياد وراء مفهوم ونظرية وممارسة لإحداث تغيير منشود وهو التمكين1، وهذا اعتمد على الفهم العام لمهنة الخدمة الاجتماعية التي تؤكد على رفاهية الفرد في بيئته الاجتماعية ورفاهية المجتمع ككل ورسالتها تكمن في تمكين المضطهدين وأولئك الذين يعيشون الفقر والقهر والقمع والاقصاء، لخلق مجتمع أكثر إنصافاً يقوم على المساواة ويعزز العدالة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي ويحترم ويقدر كرامة وقيمة الأفراد ويعترف بقوة كل فرد فيه بغض النظر عن وضعه في الماضي او الحاضر، هذه قيم أساسية لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية تستند على الجمع بين القوة الفردية والجماعية كوسيلة لإحداث التغيير الاجتماعي. وعليه فتمكين الآخرين يعد مقصداً قيماً وأخلاقياً للمهنة، ولكن من غير الواضح ما هو وكيف يمكن ترسيخ التمكين كمفهوم ونظرية وممارسة في السياق المحلي، ووفقاً لـ Slaples(1990) إن عدم قدرة جميع الافراد على الوصول إلى الموارد والقوي هو نتاج لفشل المجتمع في تلبية احتياجاتهم (نقلا عن: Robbins et al, 2019) وعلى هذا الاساس فالتمكين في هذه الورقة يعد مفهوماً محورياً في الخدمة الاجتماعية ويتعين تفهمه كجزء من استجابة جذرية للاضطهاد الذي يعاني منه أفراد وجماعات ومجتمعات محلية في المجتمع الليبي والترسيخ للتمكين يقوم على طريقة معينة للتفكير في القوة ليس فقط "من أعلى إلى أسفل" ولكن أيضًا كحق يتمتع بها الجميع بدرجات متفاوتة وبطرق مختلفة وفي أوقات مختلفة ضمن اطار اجتماعي-ثقافي وفي حدود تشريعية.

منهجية الورقة

في الوقت الجاري من غير المرجح أن تتحقق التطلعات الشخصية والاجتماعية نحو التمكين بالكامل فمن الأفضل العمل بواقعية وبتدرج بدلاً من القفز والانطلاق بآمال سرعان ما يبددها حقيقة الواقع. هدفت هذه الورقة إلى تحديد وفهم مفهوم نظرية ممارسة التمكين من منظور الخدمة الاجتماعية وكيفية ترسيخه والكشف عن عقباته ومصادرها. وسعياً لتحقيق الهدف استخدم البحث الاستكشافي مؤطر في التحليل النوعي لأنه أكثر اتساقًا مع منظور تمكين ويتوافق مع مناقشة الترسيخ في إطار من المعرفة والممارسة المهنية. وعلى أمل المساهمة في وضع معرفة لأسس نظرية وممارسة التمكين يتوافق مع سياق اجتماعي-ثقافي محلي والذي قد ينعكس على تفكير وعمل المهنيين والاكاديميين والسياسيين ذوي المسؤوليات في مجالات الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية.

ترسيخ التمكين هو علاقة بين نظرية وممارسة أي بين معرفة (علمية) وفعل (مهني) النظرية والممارسة متلازمتان في حركة جدلية (ديالكتيكية) متواصلة: الفعل دون معرفة هو "نشاط" والمعرفة النظرية دون ممارسة مهنية هو "تطوع" (Freire 2013) أو عمل اجتماعي. وبهذه الطريقة يشكل ترسيخ التمكين في

1 نموذج لم يُمارس ولم يُدرس بعد في ليبيا مثله مثل العديد من مفاهيم الخدمة الاجتماعية –العدالة الاجتماعية والمشاركة وحقوق الإنسان والممارسات المناهضة للقمع - لم يتم دراستها وتحليلها وتأصيلها في السياق المحلي.

الخدمة الاجتماعية المحلية على انه نتاج لمعرفة علمية ولممارسة مهنية معاً. ووفق تعبير Freire أي فعل لتغيير الواقع لا تدعمه معرفة مصيره الفشل وأي جهد لفهمه لا يتضمن معايشة الواقع يعتبر مضلل (المرجع السابق).

في كل مجتمع توجد غالبية (فقراء وذوي الإعاقة وكبار السن ونساء وشباب واطفال) تتعرض للتمييز وعدم المساواة والاضطهاد والقهر والقمع والظلم بطريقة أو أخرى من أفراد في مجتمع يدعي المدنية لابد ان نذكر ان هذه القضايا موجودة حتي في الدول الاكثر ديمقراطية ومدنية. وينتج عنها تهميش واقصاء وتمييز بأنماط مختلفة، التمكين يمكنه التعامل معها ويتصدى لحركيات الاضطهاد والقمع وكنموذج في الخدمة الاجتماعية يمكن ممارسته في جميع مجالاتها مثل الشباب المسنين والاعاقة والصحة العقلية وفي مؤسسات الرعاية والخدمة الاجتماعية وايضًا تمكين الاخصائي الاجتماعي. وعلى الرغم من أن الفقر هو بداية عند محاولة فهم طبيعة عدم التمكين ولكن هناك مجموعة من العوامل المهمة الأخرى ساهمت في عدم التمكين والتي غالبًا ما يُنظر إليها في الخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة المناهضة للتمييز (Dominelli 2002; Okitikpi and Aymer 2010; Thompso 2021) في الغالب يتم استخدام مصطلحي ممارسة مناهضة التمييز ومناهضة الاضطهاد بالتبادل في الخدمة الاجتماعية ويمثلان منظورين متجانسين ولكنهما متمايزان حول التمكين ويجعلان من المنطقي التعامل مع التمكين كهدف وكعملية (أنظر لاحقاً). الممارسة المناهضة للواقع الظالم نهج يكفل للأخصائي الاجتماعي بالتركيز على امكانية تطبيق ممارسته المهنية بشكل يتسق مع عدم التمييز ضد الفئات المضطهدة ويتوخى هدفا أوسع للخدمة الاجتماعية للعمل نحو احداث أنواع من التغيير الاجتماعي يساعدهم على زيادة قواهم. هذه الورقة حددت التمكين كنموذج ممارسة يركز على الاضطهاد والتمييز والمظلومين والمحرومين الذين تركهم المجتمع وراء اهتماماته وذلك استنادا على رأي بعض الكتاب مثل Robbins (2017) الذي يُنظر إلى ممارسة المناهضة للاضطهاد كمنظور يجب دمجه في ممارسة الخدمة الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع نظريات ونماذج أخرى، وتتعلق الممارسة في هذا المجال بتمكين الافراد بدلا من التكيف مع معيشتهم الحالية (Thompson 2021) ويسعى إلى توفير بيئة تتسم بالمساواة (Teater 2020). وبهذا يكون التمكين أكثر منطقية عندما يكون الخطاب حول الفئات المضطهدة والمهمشة والمستبعدة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وهذا لا يعني أن خطابه لا يتضمن فئات أخرى فهو يعلمنا أنه من أجل فهم طبيعة الاضطهاد والقمع والظلم من الضروري أن يرى الافراد العوائق الاجتماعية أو الثقافية أو المجتمعية. بشكل عام إذا ما تم وصف أفراد أو جماعات في مجتمع معين بأنهم مضطهدون أو مهمشون حتما سيتم استبعادهم من عملية صنع القرار ولن تتاح لهم فرص معقولة للترقي في المناصب (Davis and Bent-Goodley 2004) ومن عملية المشاركة في المجتمع. والغرض من التمكين هو مساعدة هؤلاء في التغلب على مشاعر انعدام القوة من خلال اكسابهم القوة (Hardina et al, 2007). فالورقة معنية بتمكين كل فرد أو جماعة أو مجتمع محلي لا يُمكن من استخدام قواه ويُمنع من الوصول لموارد المجتمع ليوجه معيشته في المجتمع، الفئات التي تندرج تحت هذا التعيين متعددة منها (المحروم-المظلوم-المضطهد-المقهور-الفقير-المهمش-المستبعد-النازح-المهجر-...) ولغرض علمي ادرجناهم تحت مصطلح المضطهد وأما التمكين في هذه الورقة عملية موجهة نحو اكتساب قدرات ومعرفة وموارد وقوة لازمة تمكن المضطهد سواء فرد أو جماعة أو مجتمع محلي لتوجيه معيشته والمشاركة في المجتمع.

نشأة وتطور التمكين في الخدمة الاجتماعية

التمكين متجذر في ممارسة الخدمة الاجتماعية (Parsons 2008) لأنه نشأ من أيديولوجيتها (Douglas 1993) ولطالما تم تعريف الخدمة الاجتماعية على أنها مهنة التمكين (DuBois and Miley 2019) بدأ

خطاب التمكين في ممارسة الخدمة الاجتماعية مع أواخر السبعينيات ونما خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي (Solomon 1976; Pernell 1986; Lee 1989; Gutiérrez et al, 1998; Mancoske and Hunzeker 1989) كاستجابة لقضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية مهدت لظهور الاضطهاد والقمع والظلم داخل المجتمع ككل من خلال حركات الحقوق المدنية والرعائية والحركات النسائية وعلى الأخص في الولايات المتحدة الأمريكية التي دعت للتصدي لقضايا مثل الفقر وعدم المساواة ولتغيير سياسات وممارسات ومعتقدات أدت لاستمرار علاقات القوة الغير عادلة في المجتمع والتي تمنع الافراد من تحقيق مستوي معيشي لائق. ربما التاريخ المميز لبداية تطور ممارسة التمكين في الخدمة الاجتماعية كان مع بروز:

1. حركة بيوت المحلات الاجتماعية التي بدأت على الارجح في 1880 نتيجة لجهود "جين آدامز Jane Addams 1860-1935" ومن معتقداتها أن أسباب الفقر والاضطهاد تكمن في المجتمع ولذلك اضفت قيمة وأهمية على العمل مع الجانب السياسي والاجتماعي المتوافق مع التمكين وتبنت فكرة النهج الاجتماعي للتمكين ومفادها أن المشكلات الاجتماعية ليست سببًا فرديًا ولكن بنيويًا ومتجذرة في الظلم الاجتماعي ولهذا السبب لا يمكن حلها بتقديم رعاية فردية. وتبنت هذه الفكرة حركة تحرير النساء التي قامت في أواخر الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي واستخدمتها أبعد من ذلك، بحجة أن الشخصي سياسي ومن هذا المنظور أصبح تمكين الآخرين عملاً سياسيًا، بمعني ان التمكين يسيس كممارسة حين يتعلق بالتحول الاجتماعي (Viviene 2013).
2. وفي المقابل كانت حركة تنظيم الاحسان التي أنشئت 1869 التي اعتمدت نهج المساعدة الذاتية من منطلق ان المساعدة يجب ان تستخدم لخلق قوة الاعتماد على الذات (Fraser 2017) فمثلا المساعدة النموذجية التي كانت تقدم للأرملة ان تغسل ملابس الاخرين بمقابل مادي.
3. وفي الفترة الواقعة ما بين 1890 و 1920 قامت "Barnett ells Ida" بتأسيس منظمات تحسين الأحياء ودور المسنين والأطفال وبيوت الاحسان لغرض تمكين المستفيدون من خدماتها (Langer and Lietz 2015).
4. وفي أعوام لاحقة بدأ العديد من الكتاب بالتركيز على ترسيخ وتطوير مفهوم التمكين في ممارسة الخدمة الاجتماعية وتضمينه عدة مفاهيم منها القوة والمشاركة الجماعية وانعدام القوة والتوعية والاضطهاد والتحرر1 والتركيز على النموذج الثنائي الفرد/البيئة ومراعاة الواقع التاريخي للفئات المضطهدة (Simon 1990).
5. وفي الآونة الأخيرة اعتبرت كل من أنشطة الحقوق المدنية وتنظيم وتنمية المجتمع بمثابة نماذج تمكين ذات أهمية في الخدمة الاجتماعية (Robbins et al 2019).

لماذا التمكين؟

لماذا الاهتمام بالتمكين في الخدمة الاجتماعية؟ قبل الاجابة عن هذا السؤال في طيات الورقة، من المفيد النظر في أسباب وكيفية أن لماذا أفراد في المجتمع يشعرون بانعدام القوة. الخدمة الاجتماعية تتعامل أساسًا مع قضايا الفقر والفقراء والحرمان والمحرومون والاضطهاد والمضطهدون، مثل هذه القضايا وعلى حد تعبير Oak (2009) ترتبط ارتباطًا وثيقًا بغياب القوة والارادة وبنفوذ القوى الاجتماعية والسياسية، وهذا القول يبين وجود علاقة بين العوامل الفردية والبنيوية عند دراسته ولذلك لا ينبغي النظر إليهم كقضايا مادية فردية فحسب بل كقضايا اجتماعية وثقافية وسياسية. منذ فبراير 2011 وأثرياء يزدادون رفاهية وفقراء

1 - في الخدمة الاجتماعية يعني تحرير الفرد من قيود وفروض غير مرغوبة منه.

يزدادون تعاسة واقع متصاعد من الالم والمعاناة في المجتمع لان السياسة الاقتصادية للدولة تعمل على تحويل المزيد من الرفاهية إلى الاثرياء وكأنها تفترض أن التعساء سيكونون قادرين على إخراج أنفسهم من واقعهم المؤلم بجهد فردي وتتجاهل حقيقة الاضطهاد البنيوي العام الممارس من الفاعلين في النظام وخارجه من اصحاب النفوذ، وعليه تتولد الحاجة الملحة إلى فعل اجتماعي موجه نحو تمكين المضطهدين واعتبار الاضطهاد قضية تتجاوز السياسة والاقتصاد والعمل على مواجهة نفوذ الفاعلين. ووفقًا لوجهة نظر كل من Croft و Beresford ان التمكين فكرة سياسية تتمحور حول قضايا القوة وتملكها وعدم المساواة واكتساب وإعادة توزيع القوة (نقلاً عن: Adams 2008) مثل هذا الاعتبار لابد أن يعد ضرورة ملحة لان الخدمة الاجتماعية تتعامل مع افرازات الواقع الظالم، رغم وجود العقبات من اصحاب المصلحة في بقاء الوضع الراهن ويعملون على توليد نموذج استبداد بأن الواقع يمكن تحسينه دون الحاجة الى تغييره الى جانب انهم أي أصحاب القوة يسعون إلى تقسيم الجماعات المضطهدة من أجل الحفاظ على قوتهم وسلطتهم ما زال "فرّق تسد" تكتيكًا شائعًا يستخدم من من هم في مواقع السلطة والقوة لضمان ادامة الوضع الراهن وافراز فرقه قد تلقي تأييد من افراد و جماعات مضطهدة وهذا يمثل تحدي كبير امام ممارسة التمكين.

تتمثل فلسفة التمكين في فكرة القوة والقدرة الكامنة في الفرد لتطوير أفكاره وأفعاله بهدف تحسين وضعه المعيشي (Payne 2020) وهذا يعني أن المضطهد (أفراد أو جماعات أو مجتمعات محلية) هو أفضل مصدر للمعرفة عن ذاته وواقعه وما يحتاجه وما الذي يسعي لتحقيقه وعليه يجب استخدام معرفته والانصات إلى رغباته وتفعيل قواه لتحقيق نتائج إيجابية له. منهج يحترم معرفة المضطهد لذاته وقبول فهم الموقف من منظوره الذي هو في حد ذاته ممارسة للتمكين، وهو أمر بالغ الأهمية للذي يعايش القهر والكبت وعدم القدرة على التعبير عن ذاته وتطلعاته. أشار Adams (2008) إلى أن جذور التمكين وجدت في مقدمات سابقة أسهمت بشيء في جوانب تطوره كفكرة وبين ثمان مسارات فلسفية يمكن إيجازها في استجابتين للحالة البشرية: الاستجابة الأولى، غالبًا ما توصف بالاعتماد على الذات أو بالاكتفاء الذاتي وتنطلق من فلسفة أن الأفراد مسؤولون عن أنفسهم وعائلاتهم ومشاكلهم وأي مساعدة خارجية تعطي من الدولة أو من الخارج ينبغي أن تحت على الاستقلال الذاتي والارادة الفردية والاعتماد على الذات. ونقيض ذلك الاستجابة الثانية، تؤكد على ان المشكلات ذات طبيعة اجتماعية ولذا تتطلب أساليب وحلول اجتماعية. ولا يزال التجاذب بين هاتين الفلسفتين بارزاً في مناقشات الخدمة الاجتماعية المعاصرة وخصوصاُ في نقدها الشديد للفردانية.

الترسيخ الأول ـ مفهوم التمكين

التمكين حرفيًا يعني "أن يصبح الفرد قويًا" اي يمنح الفرد الوسائل التي تجعله قوياً، وفي سياق الخدمة الاجتماعية القوة تعني أكثر من ذلك. إذا كان مفهوم التمكين معنيًا باكتساب القوة فمن الضروري مناقشة مفهوم القوة ونقيضه انعدام القوة والتوعية حتي يمكن إدراك مفهوم التمكين.

1- القوة

بالنسبة لـ Solomon (1976) فكرة القوة تضطلع بدور محوري في الخدمة الاجتماعية ولا سيما مع الفئات المضطهدة، وعرفتها Gutiérrez (1991) بأنها القدرة في الحصول على ما يحتاجه الفرد والتأثير في طريقة تفكير أو شعور أو تصرف في معتقدات الآخرين وفي توزيع موارد أي نسق اجتماعي مثل الأسرة أو مؤسسة أو مجتمع محلي أو مجتمع. وحدد Mondros و Wilson (2010) القوة كعملية تتضمن قيام الفرد بأفعال بغرض فرض نفوذه على الآخرين وكنتيجة تتعلق بقدرته على الضغط أو إقناعهم بفعل ما يريد. وقد تكون في حالات صريحة تُستخدم للتأثير أو تكون ضمنية ولكنها متيسرة لمن لهم نفوذ (Meenaghan et al 1982). ووفقا لكل من Breton (1994) و Ward وزميله Mullender (1991) ممارسة القوة تعتمد

على ثلاث قدرات: اختيار وقرار وفعل. بمعني وجود تدرج في ممارسة القوة يبدأ من "القدرة على الاختيار" الى "تحويله الى قرار" وينتهي الى "تحويله الى فعل" وفقاً لإرادة الفرد. القوة تُكتسب بواسطة الاستيلاء أو الاستحواذ مثلاً على: السلطة والمال والمكانة والمعرفة ومن وضع اجتماعي واقتصادي ومكانة مهنية وانتخاب وبدعم جماهيري وبتسويق اعلامي وعلاقات مع أصحاب النفوذ (Hardina 2002) كما يمكن أن تستمد القوة من سلطة الفرد في اتخاذ قرارات بحكم الوضع أو الانتماء الاجتماعي أو المؤسسي أو السمات الشخصية وتستمد من خلال إبرام تحالفات وائتلافات مع الآخرين، قد تكون منفردة أو مجتمعة مع بعضها وذلك وفق ظروف معينة. التمكين يستند على فرضية أن اكتساب القوة من جانب فرد أو جماعة ما ينطوي بالضرورة على فقدانها أو انخفاضها عند الآخرين وتكون فيها علاقة مباشرة وعكسية بين قدرة فرد (ا) على التحكم في سلوك فرد أخر (ب) وبين قدرة (ب) على مقاومة رغبات (ا) (Lupton and Nixon 1999).

أما فيما يتعلق بأفكار ما بعد الحداثة عن فكرة القوة والمنبثقة بشكل خاص من أعمال الفيلسوف الفرنسي Michel Foucault الذي قدم فهماً جديداً للقوة فيما يتعلق بالعقاب وبالضبط نتيجة معرفة ان المجتمعات الصناعية قد تحولت من تنظيم الافراد باستخدام العقاب البدني إلى تنظيم المجتمع باستخدام الرقابة والإشراف (2012) وبالتالي أكد على أن القوة ليست بناء سلبيُوجد فقط للتحريم أو للقمع بل استخدمت عبر التاريخ سواء على المستويين التنظيمي والانتاجي وبالنسبة له فالقوة بناء ايجابي وسلبي (المرجع السابق). وتتجلى هذه النظرة المزدوجة للقوة بوضوح في التمييز بين القوة السيادية والقوة التأديبية: المفهوم الأول للقوة الأكثر استخداما ويرتبط بالاضطهاد وبالقمع اما القوة التأديبية ترتبط بممارسة الرقابة وفرض الضبط (Armstrong 2006) النظرة الثانية إذا ما طبقت في أي مجتمع فأنها تظهر القيم والاخلاق الاصيلة لأفراده وحقيقتهم في الامتثال للقانون طوعاً أو غصباً وهذا ما أكدته الوقائع عند غياب القوة السيادية المركزية. وقد يبدو نقيض ذلك في المجتمعات الديمقراطية تطبق القوة التأديبية. المعنى السلبي للقوة يتوافق مع الهيمنة والقمع أي الطريقة التي تُخضع بها الأفراد ولكن هذه النظرة إلى القوة والسيطرة لا تضعف من تشابك ظاهرة علاقات القوة ولهذا اقترح Foucault أنه لا جدوى من دراسة القوة في حد ذاتها بل الأفضل دراسة استراتيجيات القوة (Kritzman 1990). ويبين هذا التحليل أن القوة تمارس ولا تمتلك، والتمكين عملية تغيير من خلالها يتم اكتساب وتحويل القوة وفق هذا المنظور التحليلي ينظر إلى ممارسة التمكين على أنها استراتيجية للقوة حيث تتم سيطرة الافراد على/ أو السيطرة عليهم. واذا ما أخذ به الاخصائي الاجتماعي فعليه ممارسة التمكين بطريقة واعية تستند على إدراكه لمناهج معرفية ذات صلة به وقدرته على استخدام المناسب منها والتحرر من التبرير الدائم لممارسات الدولة السياسية والمؤسسية التشريعية التي تدعمان الوضع القائم ويحفز المضطهدون على تمكين أنفسهم - كأفراد او جماعات او مجتمعات محلية – على نحو لا يكون طرفاً في تمكين الوضع الظالم.

2- انعدام القوة

افتقار الافراد للقوة له عواقب وخيمة عليهم وعلى أسرهم والمجتمع ومن هنا تأتي ضرورة التفكير في عواقب انعدام القوة المتأصل فيهم وفي هيمنة الجماعات الاجتماعية وعدم مقدرتهم في السيطرة على القوى الخارجية التي تؤثر على معيشتهم (Freire 2018) وعليه الشعور بانعدام القوة ليس مجرد فرض بنيوي على الأفراد بل انه إحدى الآليات الأساسية للسيطرة التي تستند على الاستيعاب الداخلي للهيمنة الخارجية ويبررون تقبلهم للاضطهاد كقدر او كواقع قهري وكعقاب دنيوي. ويترسخ انعدام القوى بفعل عدة عوامل منها: انعدام الأمن

الاقتصادي ونقص الخبرة السياسية وعدم التدرب على التفكير النقدي والتجريدي والعجز المكتسب[1] والبناء العاطفي أو الفكري للفرد الذي يمنعه من معرفة قواه الكامنة (Cox 1989). انعدام القوة يتكون لدى المضطهدين نتيجة لعلاقات حركية مع بيئاتهم العدائية وايضاً ينبع من الشعور بفقدان وسائل مواجهة الواقع وهذا ما تعمل البيئة الاجتماعية على ترسيخه بان الفرد هو المسئول عن وضعه البائس وفشله في الكشف عن العقبات البنيوية التي تديم حالة الاضطهاد (Solomon1976) وعليه عرفته بانه عدم القدرة على توجيه العواطف والمهارات والمعرفة و/ أو الموارد المادية بطريقة تيسر أداء فعال للأدوار الاجتماعية القيمة التي تؤدي الى تحقيق الإشباع الشخصي... ويحدث نتيجة للتفاعل بين الأفراد والبنى الاجتماعية التى أعاقت فرص معيشتهم ولذا عرفت عقبات القوة بأنها أي فعل أو حدث أو وضع يعطل العملية التي بها يطور الأفراد مهاراتهم الشخصية والاجتماعية بفعالية. وحددت عقبتان للقوة: مباشرة وغير مباشرة: العقبات المباشرة فرضتها البنى الاجتماعية والسياسية الظالمة في المجتمع مثل عدم كفاية الرعاية الصحية والحرمان من أداء الأدوار الاجتماعية القيمة أو من الوصول للموارد المادية المهمة لأدائها بفاعلية. والعقبات الغير مباشرة وتكمن داخل الفرد لاستيعابه التقييمات السلبية ذات المنشأ الاجتماعي مثال عدم الثقة في رجال الامن والدولة نتيجة لتجارب مؤلمة ومتوارثة عبر الزمن. وعليه أكدت أنه قبل أن يبدأ الأفراد في تطوير وزيادة المهارات لاكتساب القوة والسيطرة على معيشتهم، يجب عليهم أولاً تحديد عقبات القوة المباشرة وغير المباشرة التي أفضت الى كونهم مضطهدين ولذلك فالخطوة الاولي لممارسة التمكين تحديد هاتين العقبتين (المرجع السابق).

3- التوعية

الوعي النقدي عملية لتطوير الوعي للأفكار الشخصية وللكيفية التي تحدث بها البنى السياسية والتوزيع الغير متكافئ للقوة ولانعدام القوة الفردي أو الجماعي وتأثيرها على معيشة الفرد والجماعة (Freire 2013; Sakamoto and Pitner 2005). وقد اقترح Freire (2018) بأن الوعي النقدي عنصر أساسي في تحقيق التمكين فالتحول المعرفي الناتج عنه يعد شرطًا ضروريًا للانتقال من حالة عدم السيطرة على ما يحدث للفرد إلى التمكين ولكي يتحقق التمكين الى بناءً فعل على اساس معرفة كيف يفكر ويشعر المضطهد تجاه ذاته ومجتمعه لمحاولة تغيير ذاته ومجتمعه، ووفقًا له فنمو الوعي النقدي يُكتسب من خلال عملية حوار جماعي تُعرف باسم التوعية للكشف عن جذور انعدام القوة والاضطهاد (Gutiérrez and Lewis 1999) وأنه من خلال زيادة التوعية يمكن للفرد أن يربط اضطهاده بمعيشة الأخرين للاضطهاد وبالتالي رؤية الأبعاد الاجتماعية للاضطهاد وهكذا بالنسبة له فهي عملية اكتشاف يبدأ فيها الفرد في رؤية وضع الاخرين وتبني مواقف معينة. واشارت Gutiérrez (1995) أن التمكين ينطوي على ثلاث عمليات توعوية: (أ) التماثل مع الاخرين، حيث يختار الفرد جماعة ذات ثقافة ومعايير مشتركة معه وتصبح عضويته فيها جزءًا من مفهومه لذاته (ب) التقليل من لومه لذاته على الأحداث الماضية، حيث يبدأ الفرد في تفهم الأبعاد السياسية لوضعه وينتقد النظام على اضطهاده (ج) تنمية الشعور بالحرية الشخصية والرفع من كفاءة الذات وما ينتج عنها من حشد نحو الفعل الاجتماعي، وتتضمن هذه العملية إدراك الذات ككيان وليس كموضوع والقدرة على الفعل الاجتماعي لتغيير النظام الاجتماعي. وفي هذا السياق يمكن التأكيد على أن التوعية تنطوي على: تفسير علاقات واوضاع المضطهد في المجتمع، وتكوين و/ أو إعادة تكوين الهوية بالنسبة لبيئة المضطهد، وإحداث التغيير الاجتماعي. وبهذا يمكن وضع تصور للتوعية كتحليل واستدلال واستنهاض، كتحليل من حيث أنها تعمل على تفسير البنى والخطابات المثقلة بالقوة والتي تؤطر لمعيشة الافراد وأيضًا كاستدلال لأنه عندما

1 - استيعاب الاضطهاد يتم عندما يستجيب الأفراد للتوقعات والضوابط المفروضة عليهم عن طريق خفض توقعاتهم الخاصة ويصبحون سلبيين، معتقدين أن مستقبلهم يتحدد من خلال تصرفات الآخرين بدلاً من أنفسهم، معتقدين أنهم أدنى من الآخرين وأن ما لديهم يكفيهم عندما تصبح مزمنة ومتواصلة يمكن تسمية هذه العملية بالعجز المكتسب (Solomon 1976).

يتفهمها الافراد يمكنهم البدء في البحث عن خطط بديلة ووضع تصورات للأوضاع أي عملية بناء هوية للذات، وبالتالي يُكون الفرد عدد من الافكار حول ما يمكن وما يكون وكيف يمكن ويكون الفعل كاستنهاض من أجل التغيير. وبهذا المعنى فإن التوعية ليست مجرد عملية للكشف عن المستور بل استراتيجية فعالة (Alcoff 1994).

4- التمكين

يعرف قاموس الخدمة الاجتماعية التمكين بأنه "عملية مساعدة الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات المحلية على زيادة قواهم الشخصية والعلائقية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للسيطرة على معيشتهم وتحسينها (Barker 2014) وعرفته Solomon (1976) بأنه عملية لمساعدة أفراد ينتمون إلى فئة اجتماعية موصومة طوال معيشتها على زيادة وتطوير مهارات ممارسة التأثير الشخصي وأداء الأدوار الاجتماعية القيمة. وهذا التعريف أعطي وضوحاً مميزاً للتمكين. واضافت ان الفرد سيصبح أكثر تمكناً عندما يكتسب الثقة في قدرته على القيام بأفعال بالأصالة عن ذاته أو التأثير في التغيير الاجتماعي، ويصل لوضع يكون فيه قادرًا على تغيير ظروفه المعيشية أو العوامل البيئية التي تعوقه في الحصول على منافع أو خدمات أو مكانة أو فرص معيشية ملائمة (المرجع السابق). وعرّفته Gutiérrez (1990) بأنه عملية زيادة القوة الشخصية أو العلائقية أو السياسية بحيث تمكن الأفراد من القيام بأفعال لتحسين أوضاع معيشتهم. ومن هذا فالتمكين يعمل على التصدي للاضطهاد الذي يفرض نمطاً من المعيشة على الذين تنعدم لديهم إمكانية تملك أو لديهم إمكانية محدود لتملك القوى في المجتمع. وقدم Wallerstein (1992) تعريفًا واضحًا للتمكين فيما يتعلق بكل من الفرد والبيئة الاجتماعية، التمكين بناء متعدد المستويات يتضمن افراد يتولون السيطرة وضبط معيشتهم في سياق بيئتهم الاجتماعية والسياسية ولديهم توجه وارادة لممارسة قوة سياسية أثناء مشاركتهم في حياة مجتمعهم من أجل التغيير الاجتماعي، ويتضمن بناء بيئي يطبق على التغيير التفاعلي الذي يحدث في عدة مستويات: الفردي والمؤسسي والمجتمع المحلي، ولذلك فإن دراسة التمكين لا تعني فقط دراسة التغيير الفردي بل ايضاً التغيير في البيئة الاجتماعية... إنه عملية فعل اجتماعي تعزز مشاركة الأفراد والمؤسسات والمجتمعات المحلية نحو اهداف تحقق المزيد من الكفاءة السياسية والعدالة الاجتماعية ومن سيطرة الفرد والمجتمع المحلي على المعيشة المجتمعية وتحسين نوعية المعيشة. العنصر الاساسي في التعريفين السابقين هو مستوى تحليل التمكين (أنظر لاحقا) والذي يعد مسألة محورية في الخدمة الاجتماعية. وفي سياق اخر اشار Glen Maye (1998) الى أن التمكين يتسم بحرية التعبير وبمسؤولية كل فرد عن ضمان إتاحة هذه السمة للجميع. ووجدت فكرة مماثلة لها عند Gutiérrez (1995) بأن قيمة التمكين في الخدمة الاجتماعية تكمن في قدرته على توفير مسار نحو الحد من الاوضاع التي تواجهها الفئات المضطهدة. وعرفه Adams (1996) بأنه عملية تمكن الفرد والجماعة من مساعدة أنفسهم والآخرين على تحسين طبيعة معيشتهم الى أقصي حد ممكن. هذا التعريف تضمن عنصر العملية التي تمارس من خلالها القوة والانجاز وغير قائم على أساس فردي ولكنه يتضمن الدعم المتبادل لتمكين الآخرين. ويشير التمكين إلى نتائج عملية التقوية التي تشتمل على احترام الذات والاعتداد بالذات والشعور بالقوة والسيطرة والارادة فضلاً عن إعادة توزيع الموارد مع تسيير التوصل اليها من قبل الفرد والجماعة (Miley and DuBois 1999; Staples 1990).

من خلال عرض المفاهيم تبين تباينها ولكن التمكين يُفهم عمومًا بانه القدرة على اكتساب القوة والكفاءة في التعامل مع القوى التي تقوضها وتعوقها والمساعدة في السيطرة على المعيشة وعملية مشاركة المضطهد في معايشة التمكين تعتبر عنصراً اساسياً لتحقيق المزيد من القوى. وأخيرا فالتمكين في الخدمة الاجتماعية يعني أن اكتساب القوة ليست الغاية بل وسيلة أساسية فالتركيز منصب على تحويل نسق القوة ولا يهدف تمكين

الفرد بان يفعل ما يريده وتحويله لقوة استبدادية ومسيطرة بل يهدف إلى احداث قوة تحويلية وقوة فعل يجب ان تتم ضمن سياقات مجتمعية.

الترسيخ الثاني - نظرية التمكين

1- نظريات التمكين

تعتبر نظرية التمكين في الخدمة الاجتماعية جديدة نسبيا واستمدت من تخصصات مثل العلوم السياسية وعلم النفس وعلم الاجتماع والاقتصاد والدين (Lee and Hudson 2017) وكان لها تأثير هام في تطور نظريتي الراديكالية والنقدية1 في الخدمة الاجتماعية (Robbins et al 2019; Payne 2020) والنظرية النسوية [2] (Gutiérrez 1990; Hipilito -Delgado and Lee 2007) وأكد المنظرون ان نظريات التمكين تدرس حركيات التمييز والقمع وتهدف لتعزيز الوعي بظروف المعيشة الواقعية وبالأفعال التي تحدث التغيير (Adams 2008; Freire 2013; Gutiérrez, 1990; Gutiérrez and Ortega 1991) ويمكن استخدامها لمساعدة الافراد لتحقيق تطلعاتهم وللتعرف على مواضع قواهم والمشاركة والقيام بأفعال تدعم رفاههم الشخصي والعدالة الاجتماعية (Robbins et al 2019) وبالإضافة إلى ذلك فهي تيسر العملية التي يتمكن بها المضطهد من التعرف على ظروف عدم المساواة والاضطهاد والقيام بأفعال لزيادة قواه واستعادة السيطرة على معيشته (Gutiérrez et al 1995; Mullaly and Dupré 2019). نظريات تتعامل مع الفئات المضطهدة كخبراء في تقدير احتياجاتهم وتحديد مواقفهم ومساعدتهم على اكتشاف مواضع قواهم وتحديد العقبات التي تحول دون تحقيق مساعيهم والعمل على تذليلها وباعتبارها نظريات نقدية وراديكالية ونسوية وبنيوية لذلك تتبني نموذج التغيير وترتبط ارتباطًا وثيقًا بنظرية الصراع التي تتمثل جذورها في تفهم وتحليل فروق القوة

نظرية التمكين لها جذور في فكر وأعمال "Paul Freire" (Breton 1994; Robbins et al 2019; Hipilito-Delgado and Lee 2007) الذي دعا في عمله المعنون بـ " أصول علم تدريس المضطهدين" الذي نُشر لأول مرة في عام 1970 إلى فكرة الرفع من مستوى وعيهم بواسطة التعليم وفي هذا العمل وُجد مضمون التمكين حيث ذكر: أن تعليم المحرومين هو تربية للأفراد المشاركين في النضال من أجل تحرر أولئك الذين يدركون ويعترفون بأنهم مضطهدون من حقوقهم ويجب أن يكونوا أيضًا من بين القوى المحركة لهذا التعليم،...، التعليم التحرري لا يمكن أن ينفصل عنهم ويعاملهم كمنبوذين ويسوق لهم دوراً في الاضطهاد كنموذج يحتذى به...، ونموذج القدوة الذي يجب ان يحتذي به المضطهدون هو أنفسهم في النضال من أجل التحرر (Freire 2018). ونظريات التمكين تعزي في الاساس إلى اعتقاد Freire (2018) بأن تغيير الأفراد والجماعات لا ينبغي أن يحدث من القمة الى القاعدة، ودعا الى نموذج يتطلب العمل مع الفئات المضطهدة للكشف عما يحتاجونه وما يريدون حدوثه ويستخدم منظوره لغرض تحويل المجتمعات المحلية والممارسات السياسة على أمل ازالة الظلم الاجتماعي والاقتصادي وعند العمل مع التغيير الشخصي في مستوي الممارسة المباشرة الصغرى، وعندما استخدم Pernell (1986) هذا المنظور توصل الى تأكيد مفاده أن التمكين ذو طبيعة سياسية.

---

1 - العناصر الرئيسية للنظريتين ركزت على التفسيرات البنيوية للمشاكل الاجتماعية وعلى عدم المساواة والاضطهاد والتي تنبع أساسًا من الوضع الاجتماعي والتراتبية (Payne 2020) ولا يعتبران القضايا الفردية كنتيجة للخصائص بيولوجية نفسية بل تبرز من البنية الاجتماعية للمجتمع ويتم التعبير عن عدم المساواة من خلال نسق اجتماعي تسمح فيه الفروقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بقمع أولئك الذين لا يمتلكون الخصائص المميزة ويحدث الاضطهاد من خلال إقصائهم عن المشاركة في المجتمع واستحالة تحسين معيشتهم للأفضل.

2 - على الرغم من أن تصورات النظرية النسوية تتعامل في المقام الأول مع قضايا المرأة إلا أنها قدمت مساهمات كبيرة في تطوير نظريات تتناول عدم المساواة الاجتماعية. فالقضايا النسوية الأساسية مثل عدم المساواة في الفرص والهيمنة الذكورية والقمع والسياقات الثقافية والاجتماعية التي تحد من فرص تقدمهن قضايا تطرحها جميع نظريات التي تهتم بقضايا عدم المساواة الاجتماعية ومنها نظريات التمكين.

أشار Adams (2008) أن التمكين يتعلق بالإنجاز الفردي وبالفعل الاجتماعي وكل جانب منهما يغذي الآخر، ولذا فالتمكين يتوافق مع النظرية البيئية (الإيكولوجية) التي عرضها كل من Gitterman و Germain (2008) نظرية تربط بين الفرد وبيئته وتركز على الترابط ما بين العدالة الاجتماعية والاقتصادية والألم والمعاناة الفردية (Lee and Hudson 2017) وللكشف عن هذا الترابط والتفاعل بين الفرد والبيئة يجب استخدام التمكين على عدة مستويات الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية و / أو المجتمع (Teater 2020). القوى الكامنة هي اساس للقوة التي يتم تطويرها داخل الافراد في حالة وجود "توافق مناسب" بين الفرد والبيئة (Lee and Hudson 2017) وبحكم الواقع فالمضطهدون لا يبلغون هذا "التوافق" لأن الاضطهاد يكبس قواهم الكامنة ويحد من فرص المعيشة اللائقة.

افترضت Lee (2001) أن نظريات التمكين متكاملة وشاملة وذات صلة باحتياجات المضطهدين واشتقت عناصرها من نظرية الصراع وخاصة التي تفترض أن توزيع القوي يكون بشكل غير متكافئ وموجود في التفاعلات التي تتم بين الفرد وبيئته. وعليه اقترحت أن طريقة إحداث التغيير تتم من خلال الممارسة العملية والقيام بأفعال. وبهذا فنظريات التمكين تستخدم منظورات متعددة مثل النقدية والنسوية لدراسة الاوضاع القائمة والترابط بين جميع أنساق البيئة كمجالات محددة للقضايا المشتركة. ولهذا حددت Lee ثلاثة مكونات متداخلة للتمكين: (أ) تنمية شعور إيجابي وفعال بالذات (ب) بناء معرفة نقدية للواقع المعاش في البيئة (ج) المزيد من الكفاءة وحشد الموارد وتطوير استراتيجيات لبلوغ الاهداف الشخصية والاجتماعية. واضافت ان التحول يحدث عندما يزداد مستوي الوعي النقدي بين الافراد يمكنهم من كشف البدائل. الجدول التالي يبين المفاهيم الأساسية لنظريات التمكين.

الكفاءة الذاتية	نتيجة عملية التمكين
وعي الجماعة	يساعد على ترسيخ الانتماء
التقليل من لوم الذات	الوعي بعقبات النظام التي تقود لإدراك أن المشكلة لا تكمن في الفرد
المسؤولية الشخصية عن التغيير	الأفراد الذين هم جزء من المشكلة يمكن أن يكونوا جزء من الحل (فرضية)
منظور متعدد	منظورات متعددة تستخدم لتحديد الاضطهاد بحيث يمكن طرح سياق أوسع من اجل المهمشين وتوحيد أولئك الذين لديهم اوضاع مماثلة
منظور مزدوج	التركيز على الفرد والبيئة
تطبيق عملي	القيام بأفعال وإتخاذ إجراءات وفق أسس نظرية
أجواء القمع	ظروف وبنية تسمحان للظلم بالتطور و/ أو بالاستمرار

تم تطويره من Langer و Lietz (2015).

2- فرضيات نظرية التمكين

يعتمد التمكين في الخدمة الاجتماعية على فرضية أساسية أن الافراد يعرفون وضعهم بشكل أفضل حتي في حالات ضعفهم وعدم مقدرتهم على تغيير معيشتهم (Miley and DuBois 1999; Saleebey 2013) أي أن ممارسة التمكين تستند على تطوير علاقة مع المضطهد ومشاركته بدلاً من الاعتماد على معرفة خارجية (Barry and Sidway 1999; Mullender and Ward 1991) فهو عملية ارادية للمضطهد –فرد، جماعة، مجتمع محلي-. الى جانب الفرضية الاساسية المذكورة ينطلق التمكين عملياً من عدة فرضيات نظرية (Langer and Lietz 2015) منها:

1- الشخصي سياسي

إذا تم معاملة فرد ما بالاضطهاد أو بالتمييز فهذا يعني أن الآخرين سيتم معاملتهم بنفس النمط لأنه إذا مورس الظلم على فرد سيكون البذرة الخصبة لنمو الاضطهاد وتوسيع دائرته ويصبح كل أفراد المجتمع الذين انعدمت قواهم بأي سبب معرضين للاضطهاد. سبل تغيير هذا الوضع تبدأ بامتلاك المهارات اللازمة لتحديد العناصر البنيوية التي أفضت للاضطهاد وتحديد الفئات الأكثر تعرضاً له والدعوة والضغط من أجل إحداث تغيير ولهذا تتطلب ممارسة التمكين من الأخصائيين الاجتماعيين اكتساب مهارات الممارسة المباشرة والغير مباشرة ما اصطلح على تسميته بمهارات الممارسة العامة.

2- منهجية الاضطهاد

الاضطهاد ممارسة منظمة بمنهجيه من قبل قوى اجتماعية اقتصادية وسياسية عملت على إيجاد ظروف تنطوي على اضطهاد بقية الافراد والفئات وتكوين بيئة مضطهدة حيث تمارس أنماط متعددة من القمع والقهر بشكل منهجي. وتفهم هذه الممارسة المنهجية من قبل الأخصائيين الاجتماعيين يدفعهم لتطوير استراتيجيات للتصدي لها ولمنع تفاقمه وذلك باستخدام نظريات التمكين للتعامل مع الانتماءات والتمييز الاجتماعي والثقافي والتقسيم التراتبي.

3- التحول الشخصي يؤدي إلى تغيير اجتماعي

التحول على مستوي الشخصي يمكن أن يؤدي الى تحول على مستوي المجتمع. مما يتطلب من الأخصائيين الاجتماعيين إدراك أن التحول الشخصي النفسي الاجتماعي مهم لإحداث تغيير مجتمعي. كشف وذلك الأخصائيون الاجتماعيون عن مواضع القوى الشخصية الكامنة لدي المضطهدين مثل الاعتزاز بالنفس والتحفيز والكفاءة الذاتية والارادة يتمكن من مساعدتهم والعمل على تفعيلها لقوى الجماعة أو المجتمع المحلي ضروري لإحداث تغيير منشود. الاستفادة من قوى الشخصية تعتبر ممارسة للتمكين لتحقيق تغيير.

4- التمكين يحدث عندما يُعامل الافراد بكرامة وباحترام

التمكين يتوافق مع قيم الخدمة الاجتماعية في معاملة الافراد بكرامة وباحترام. الأخصائي الاجتماعي يمارس التمكين من اجل إحداث تغيير اجتماعي يؤدي إلى الحد أو إنهاء وضع الاضطهاد، ولأنهم في الخطوط الأمامية فيجب عليهم الدعوة إلى التغيير بالنيابة عن /أو مع المضطهدين وتجب مشاركتهم. استناد على قول مأثور مفاده إذا لم تكن جزءًا من الحل فأنت جزء من المشكلة، فالأخصائي الاجتماعي لابد ان يمارس التمكين ليكون جزءًا من الحل.

5- التمكين ليس هرميا ويدعم التغيير

التمكين نموذج غير هرمي ويوائم منظور الفرد في البيئة وهذا ما يعرف بالمنظور المزدوج الذي يأخذ في الاعتبار المضطهد والبيئة الاجتماعية المحيطة به. من منطلق ان كل الافراد يمتلكون في داخلهم عناصر أساسية وضرورية لخلق عالم أفضل، سواء كان ذلك لتغيير أنفسهم أو البيئة المحيطة بهم، ويساعد التمكين المضطهدين على التعرف على قواهم الكامنة.

6- التمكين يؤدي إلى الفعل الاجتماعي

التمكين يتجلى في فعل اجتماعي لذلك فنظريات التمكين لها انعكاسات على تدخل الأخصائي الاجتماعي في جميع المستويات الصغرى والوسطي والكبرى لإحداث التغيير.

3- المراحل النظرية للتمكين

المنظرون الذين اعتبروا التمكين كعملية سعوا الى تحديد مراحل له. فعلى سبيل المثال، وصفتGutiérrez (1994) عملية التمكين على أنها تتكون على الاقل من أربع مراحل: زيادة الكفاءة الذاتية، وتطوير الوعي النقدي، وتنمية مهارات التفكير والفعل، والمشاركة في أمور آخري مماثلة. وبعد سنوات اقترحت بمعية Lewis (1999) ثلاث مراحل للتمكين: الوعي والثقة والوصول. وبالمثل، أشار Rees (1998) الى أن عملية التمكين تمر بمراحل مختلفة من معايشة الحوار والترابط إلى الفعل وتؤدي لتحول من الشعور بالذات الى اكتساب هوية سياسية. وأكدتا كل من Dalrymple و Burke (2006) على أن المرحلة الأولى من ممارسة التمكين تتطلب تكوين رابط بين الوضع الشخصي والتفاوت البنيوي واعتبرتا ان هذا هو محور عملية التمكين التي تهدف إلى استبدال الشعور بانعدام القوة بالشعور بالقوة ولممارسة التمكين بفاعلية من الضروري فهم العملية التي تقود الى هذا الشعور والتي تتكون من ثلاث مراحل خطية: الأول [الشخصي] السيرة الذاتية، إلى الثاني الفكري [المعرفي] تطوير شعور من السيطرة والمبادرة والقدرة على الفعل من خلال التوصل لتصور وخطاب يوضح معاناته وإلى الثالث الفعل [السياسي] وبهذه الطريقة أصبح الشخصي سياسي ويتحفز الأفراد أو الجماعات للقيام بأفعال لتغيير معيشتهم. على النقيض من ذلك توجد وجهات نظر تذكر أن التمكين عملية تطورية وليس خطي (Zimmerman1995) وممارسة المراحل ليس بالضرورة ان يتم إنجازها بطريقة متسلسلة (Gutiérrez1990) في الغالب لا يمكن اعتبار عملية التمكين بأنها تطورية كنوع من التقدم الخطي بل تطور تدريجي لحالة من الشعور متمركز حول الذات الى المجتمع ولأنه في ظل وضع معقد لا يمكن أن تمارس مراحل التمكين بطريقة مرتبة وخطية.

4- التمكين عملية وهدف

هناك عدة أراء حول فكرة ممارسة التمكين نفصلها كالاتي: رأي يعتبر التمكين كعملية حركية (Solomon 1976; Rappaport 1985; Rees 1991; Phillipson 1992; Stevenson and Parsloe 1993) وثاني يعتبره كهدف أو كنتيجة (Swift and Levin 1987; Holdsworth 1991; Sohng 1998) وثالث قال يمكن اعتباره كهدف ويمكن اعتباره بمثابة عملية (Fook 2016) من الواضح أن هاتين الفكرتين حول التمكين مرتبطتان ببعضهما البعض ولذا فإن طريقة عملهما تؤثر على نموذج الممارسة المستخدم ولذاً هذه الورقة تبنت الرأي الذي يقول ان التمكين عملية وهدف (Teater 2020; Greene et al 2005) كعملية: اكتساب الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات المضطهدة للقوة والسيطرة على معيشتهم مما يقود إلى هدف نهائي: يتمثل في تمكينهم من اكتساب القوة والموارد والسيطرة من أجل النمو والتطور من خلال التغيير الاجتماعي والعدالة (Howe 2013) ولهذا تمة راي يؤكد على أن التمكين عملية تنموية تبدأ من الفرد وتنتهي بالتغيير الاجتماعي الذي يحظر الاضطهاد في المستقبل (Parsons 1991) وعلى هذا الاساس ينظر البعض من الكتاب للتمكين كعملية اجتماعية متعددة الأبعاد تساعد الافراد في السيطرة على معيشتهم (Page and Czuba 1999) وتعزز قدراتهم على الانجاز فيما يتعلق بمعيشتهم ومجتمعاتهم المحلية ومجتمعهم الاكبر ليكونوا قادرين على الفعل الاجتماعي في المسائل التي تهمهم، وبالمثل اعتبر التمكين كوسيلة لتحقيق التغيير الاجتماعي (Freire 2018; Whitham 1982) ويتطلب اتحاد ومشاركة الافراد وجماعات ذات ترابط قوي (Vanderslice 1984; Gaventa 2014)، فلا يمكن تحقيق تغيير اجتماعي مرغوب يتسم بعلاقات قوة أكثر إنصافًا الا بمشاركة وتعاون كل الافراد. في ليبيا، مجتمعات المجتمع المدني والنقابات [1] التي تدعو بانهم وجدو أصلاً من أجل تأمين الحقوق والمزايا للمضطهدين تفتقر إلى العديد من الخصائص البديهية التي تعكس

1 - تُسمى بالبنى الوسيطة (بين الدولة والمواطنون) وتعمل على تمكين الأفراد (Berger & Neuhaus, 1977).

مصلحة الجماعات المستهدفة من خدماتها على النحو المحدد في مفاهيم ونظريات وممارسات التمكين، علاوة على ذلك لم تتشكل على اساس بنيوي والعمل على تمكين المضطهدين.

الترسيخ الثالث – ممارسة التمكين

أسس ممارسة التمكين

من مفاهيم التمكين التي ذكرت في بداية الورقة أمكن استخلاص بعض الافكار التي يمكن ان تؤطر لممارسته مثلاً: انه يعمل على التخلص من التقييمات الداخلية الهدامة للمضطهدين ومساعدتهم على زيادة قدراتهم وكفاءتهم وحقهم في استقلالية فعلهم لتحقيق سيطرة على معيشتهم، وتحول في الذات من الشعور بانعدام القوة إلى الشعور بالإرادة وبقيمة الذات والاعتداد بها الى ادراك المضطهد بأن له الحق في مواجهة الاوضاع الظالمة والبنى الاجتماعية التي تمارس عليه الاضطهاد وتعمل على اضعافه (Rubin and Rubin 2008) فالتمكين ليس منح او إعادة القوة للمضطهد بل يساعده في اكتشاف مواضع القوى النافذة بداخله (Saleebey 2013).

وفقًا لـ Rose (1990) التمكين يقوم على ثلاثة مبادئ: (1) السياق يعني "الاعتراف بالوجود الاجتماعي للمضطهد" والتفهم لفكرة انه أفضل من يعرف ذاته وظروفه واحتياجاته وبذلك يجب الالتزام بعمل حوار مفتوح معه بدلاً من حل المشكلة او التعهد بها. (2) التمكين هو في الأساس عملية حوار مشتركة توفر فرصة للمضطهد بتكوين احتمالات لتلبية احتياجاته هذه العملية تتمحور حوله ولا يتم اعداد قائمة مسبقة من الاحتياجات الملبية ومحور الحوار "الاستجواب النقدي حول سياقه" لتيسير النمو الاجتماعي له وتحقيق النتائج المرجوة. (3) الجماعية وتشير إلى تجميع الافراد معاً للتنفيس بشكل متبادل عن مشاعرهم في الماضي والراهنة والتفكير فيها وفي منشأها وعلاقتها بالبنى الاجتماعية القائمة مثل الأسرة والتعليم. وبهذا اعتقدت ان رفع الوعي الجماعي يمكن الافراد من التحول الفردي الى الاجتماعي.

على الرغم من أن الكتاب النظريين يشددون على جوانب مختلفة من التمكين إلا أن هناك بعض الإجماع حول بعض مقومات ممارسة التمكين منها: (1) أهمية اكتساب المعرفة والمهارات لممارسة عملية التمكين (Langer and Lietz 2015)، اعتقدت Solomon (1976) أن تحرر فئة مضطهدة لا يتحقق إلا من خلال وضوح معرفة جلية لمعيشتها والتوصل الى جذورها. (2) هوية الجماعة وتشير إلى الميل نحو ظهور تصورات القوة أو انعدامها في سياق انتماء لجماعة، وفق ما اقترحه كل من Kahn (1982) و Staples (1990) أن الجماعة تتوسط وعي الفرد للقوة وفي نهاية الامر مظاهر الهوية تتجلي في معيشته. (3) الوعي النقدي يشير الى قدرة المضطهد على صنع واصدار أحكام تتعلق بمعيشته، وهذا تمشيا مع هذا السياق الذي ذكره Freire (2018) عندما يُكون الافراد معرفة واضحة لنمط وجودهم في المجتمع يرفع هذا من مستوي وعيهم النقدي ويزيد من قوتهم، وتوافق معه تقدير Torre (1986) للتمكين بأنه ينطوي على اكتساب وعي نقدي بالأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووضع الفرد بداخلها.

بينت Gutiérrez (1990) بعض معالم اساليب الممارسة التي تبين لها فاعليتها عند عملها على تمكين افراد جماعة صغيرة. منها **الأول**: الأخصائي الاجتماعي لابد أن يؤمن بقدرة الفرد المضطهد ويضعه في موضع قوة ويستكشف علاقات أخرى لتعيين حالة الاضطهاد في المجتمع. **الثاني**: تقييم مستوي أداء الفرد للوقوف على مواضع القوة والتوصل الى فهم واضح لمعيشته. **الثالث**: دراسة فروقات القوة لمعرفة سبل تأثير انعدام القوة على الفرد وتعيين مصادر القوة الممكنة وكشف العقبات البنيوية التي أدت إلى الاضطهاد. **الرابع**: مساعدة الفرد على اكتساب المهارات اللازمة للتصدي للاضطهاد ولإحداث التغيير الاجتماعي.

الخامس: بمجرد تحديد المصادر -شخصية وعلائقية واجتماعية واقتصادية وسياسية- الشروع في تفعيلها وإيجاد مسار للفعل، التمكين يمارس مع المضطهد وليس نيابة عنه. وناقشت طبيعة علاقة المساعدة بما يتفق مع مفهوم أن الأفراد يمتلكون قوى كامنة لإحداث تغيير ولكنهم لا يدركونها ولذلك يجب على الأخصائي الاجتماعي مساعدتهم في التعرف والكشف عن قواهم فخطوته الاولى هي تطوير علاقة مهنية تُبنى على الثقة والتعاون لأن عمله بخلاف ذلك يكرر الظواهر القمعية التي يعايشونها مما يمكنه من الاستفادة من قواهم الشخصية، ومن المحتمل أن يفكروا في أدوارهم أثناء عملية التغيير وقد يشاركون بفاعلية في إحداثه.

هدف ممارسة التمكين

قبل تحديد الهدف من التمكين لابد ان نذكر أن من أهداف ممارسة الخدمة الاجتماعية: مساعدة الافراد على تمكين أنفسهم بالتعرف على مواضع قواهم. ولتحقيقه يجب على الاخصائي الاجتماعي الحفاظ على نظرة إيجابية تجاههم وإيمان راسخ بأن لديهم مواضع قوة وقدرات وأن يدعم منظور القوة في ممارساته (Kam 2020). وعليه فالغرض من ممارسة التمكين هو مساعدة المضطهد للتغلب على مشاعر انعدام القوة والتقييمات الهدامة من قبل الثقافة المهيمنة ومساعدته على رؤية نفسه بأنه يمتلك قوة لحل مشاكله والتأثير على التغيير السياسي (Solomon,1976)، إذا نستخلص أن هدف التمكين يكمن في مساعدة الافراد الذين يشعرون بانعدام القوة على فهم ومعالجة الدور الذي يلعبه هذا الشعور في إدامة المشاكل الشخصية والاجتماعية واكتشاف قوة الذات المعطلة وتفعيلها وتسيير مشاركتهم الاجتماعية واستخدام الموارد لتعزيز وظيفتهم الشخصية لتحقيق التغيرات الاجتماعية.

مستويات ممارسة التمكين

من المسلم به في هذه الورقة ان قضايا الاضطهاد والظلم والقمع متأصلة في انساق المجتمع. وعلى هذا الاساس ممارسة التمكين يجب أن تحدث في مستويات متعددة –الفرد والجماعة والأسرة والمؤسسة والمجتمع المحلي. ولهذا يفترض من ممارس الخدمة الاجتماعية أن يتضلع بدور المُمكن (Lee 2001) ويستخدم نموذج التمكين عند ثلاث مستويات: الشخصي والعلائقي والمجتمعي و/ أو السياسي (Gutiérrez 1990; Rose and Black 2002; Solomon 1976) فعلى الرغم من أن الخدمة الاجتماعية تتناول كل مستوى من هذه المستويات في الممارسة المهنية إلا أن Hopps وزميليه (1995) قد حددوا التمكين الفردي كهدف رئيسي لتدخلاتها، بسبب ان هدفها العام تمكين الافراد من توجيه معيشتهم في سياق واقعهم الاجتماعي والسياسي مما يستوجب تغيير البنى أو الظروف المعرفية والسلوكية والاجتماعية والسياسية القمعية التي أحبطت سيطرتهم على معيشتهم ومنعتهم من المشاركة في حياة مجتمعهم وتحُول دون وصولهم إلى الموارد اللازمة. وفي المقابل أكد Staples (1990) أن التمكين يجب أن يتصدى لعدم المساواة وبالتالي يكون جماعي وليس فردي.

اتبع Thompson (2021) نهج Dalrymple و Burke الذي ذكر سابقاً عندما اشار إلى أن ممارسة التمكين يجب أن تحدث على المستوي الفردي والثقافي والمجتمعي. الفردي يتضمن: العلاقات والتفاعلات بين الأفراد والمشاعر الشخصية والمواقف والمفاهيم الذاتية، ويتم تضمين الفردي في السياق الثقافي: حيث تضع ثقافة الفرد المعايير والقواعد التي تشكل شعوره تجاه نفسه والآخرين والتفاعلات مع البيئة. ثم يتم تضمين كل من المستويين الفردي والثقافي في الإطار المجتمعي الذي يحدد البنى والمعايير والقواعد والنظام العام داخل المجتمع، هذا النهج يوضح أن الممارسة المناهضة للاضطهاد قد لا تحدث فقط على المستوى الفردي ولكن قد تحدث أيضًا على المستويين الثقافي والمجتمعي. ففي المجتمع الليبي من الصعب العمل على تغيير سلوكيات جماعة أو مجتمع محلي ذات انتماء مشترك ويمارس كل منهما الاضطهاد والقمع وانما يكون

العمل مع المستوي الفردي في حالة استبعاد تأثيرات الانتماءات والروابط الاجتماعية على الفرد وهذا أمر حدوثه مستبعد لان الفرد الليبي يعايش سياقه التاريخي أكثر من حاضره ومستقبله.

نموذج ممارسة التمكين

قدمت Solomon(1976) نموذجاُ للتمكين نتيجة لدراستها لمعيشة جماعات ومجتمعات السود في الولايات المتحدة على الرغم من أنه طبق على النساء السود إلا أنه ينطبق على كل فئة مضطهدة في أي مجتمع وذلك وفق تأكيد Payne(2020) أنه بشكل عام يمكن ممارسة هذا النموذج في الخدمة الاجتماعية مع أي جماعة مضطهدة. وناقشت Solomon ان انعدام القوة ينبع من وجود علاقة متشابكة وحركية بين الفرد وبيئته الاجتماعية المعادية له (1976) وبالنسبة لها فالاضطهاد هو نتاج لتقييمات هدامة من المجتمع الأكبر الذي يتعرض له النساء السود في الولايات المتحدة (ويتعرض له أيضا أفراد وجماعات ومجتمعات محلية في اي مجتمع) لدرجة أن انعدام القوة في هذه المجتمعات اصبح نافذاً ومسبباً للعجز. هذا النموذج يسلم بأن انعدام القوة أصبح سمة معيشية (لأفراد ولجماعات ولمجتمعات محلية) لأنهم يتعرضون لتقييمات هدامة بشكل متكرر ويقبلون بها على أنها صائبة وواقع حتمي و مسلم بها وعدم التصدي للبنى الاجتماعية (Adams 2008) ولذلك فالاستراتيجية الفعالة للتمكين يجب أن تعمل على مستوي الفرد والجماعة والمجتمع المحلي من خلال:(1) إعادة تحديد وتعريف القضايا كعوامل تغيير ويجب دراستها مع الفئة المضطهدة (2) تسخير المعرفة والمهارات لوضع خطة للتغيير تتلاءم مع الأهداف المنشودة (3) المشاركة مع المجتمع المحلي من أجل المنفعة العامة باستخدام تصوراتها المبررة لمعايير مصادر القوة بدلاً من التبرير لانعدام القوة، وبشعورهم بقواهم الذاتية الذي يتعزز بدرجة كبيرة من خلال انتمائهم لجماعة ومجتمع، مثل هذا الشعور والارتباط باخرين مماثلين يعززان بشكل كبير من اهتمام والتزام الافراد بزيادة قوة الجماعة (Chavis and Wandersman 1990) فالانتماء والارتباط يؤسسان تفاعل متبادل بين الافراد وبين الجماعات ويعززان اتخاذ القرار والقيام بأفعال تمكنهم من المشاركة وأداء أدورهم في المجتمع.

مناقشة

الخدمة الاجتماعية موجهة نحو المضطهدين وتجسد قيم وأخلاقيات الممارسة لضمان حقوقهم وتحقيق أكبر قدر من العدالة والإنصاف الاجتماعي والدفاع عن الحرية وصون الكرامة والقيمة الإنسانية والتزام بتقديم الافضل وعلى هذا الاساس نموذج التمكين يجسد مبادئ العدالة الاجتماعية والارتباط بالممارسة الثقافية اللائقة (Gutiérrez et al 1998) إذا عند ممارسة التمكين معهم يجب الدعوة لإحداث تغييرات في البنى والممارسات الاجتماعية والثقافية المهيمنة. حدد Parsons (2000) بعض القضايا مثل العزلة والاغتراب والشعور باليأس وانعدام القوة المكتسب و/ أو الحاجة للتواصل مع المجتمع المحلي تتطلب تدخل نموذج التمكين. مثل هذه القضايا اصبحت سمة غالبة بين أغلب الليبيين بسبب ان البنى السائدة ادخلت في عقولهم ان فعلهم ميؤوس منه ولا يمكنهم التأثير في الاحداث الجارية او تغييرها ويتفق هذا الوضع مع ما ذكرته Seligman (1975) مع مرور الوقت يكتسب الفرد شعوراً بانعدام القوة لأنه لا يجد أي علاقة بين أفعاله ونتائجها وبالتالي يعتقد بأنه لا يملك القدرة على السيطرة على المواقف. وكما تبين أن عملية التمكين تنطوي على المستوي الفردي (التفاعلات بين الأفراد) والمستوي العلائقي (التفاعل بين الجماعات وداخل المجتمعات المحلية) والمستوي المجتمعي (فهم نقدي للبنية السياسية والنظام الاقتصادي والمعتقدات الثقافية) ولهذا التمكين ينطوي فاكتساب القدرة على التفكير النقدي والجدلي حول المجتمع وبنية النظام الكلي وعلى وجه التحديد حول البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ووضع الفرد بداخلها فاذا تمكن من ذلك سيكون على دراية تامة بالاضطهاد الذي تفرزه البنى المهيمنة.

ذكرنا أن منظري التمكين أكدوا على أن الاضطهاد ناجم عن عدم المساواة البنيوية وهيمنة تعيق المضطهد ممارسة حقوقه وللتصدي نقترح أنه يجب على الأخصائي الاجتماعي ان يمارس التمكين على جميع مستويات التدخل والتحليل بهدف إحداث تغيير مرغوب ووضع سياسات عادلة. فالممارسة على مستوي الفردي لتمكينه من استعادة قواه وذلك بمساعدته على تفهم أهميته داخل المجتمع والدفاع عن آرائه واختياراته وادراك شعوره الشخصي والعمل وفقه أما الممارسة على المستوى العلائقي فتماثل دراسة ومساعدة المجتمع المحلي على تنظيم قواه الجماعية من أجل التغيير وعلى مستوى الممارسة المجتمعية تأييد السياسات العادلة والمنصفة لجميع الافراد والجماعات.

أفراد المجتمع الليبي في حاجة إلى حقوق متساوية وكرامة وقيمة انسانية وقوة عادلة وليس لرعاية ومساعدة عينية ونصائح ومواعظ. في الوقت الراهن المجتمع هو الذي يحتاج إلى إعادة التأهيل وليس الأفراد، وما يجب التأكيد عليه أن قضايا الاضطهاد ليست نتاج لسوء التكيف الاجتماعي لإفراد ولمواقف ولسلوكيات فردية والتأكيد هنا على أن الوظيفة المجتمعية للخدمة الاجتماعية إزالة القيود البنيوية التي جعلت من المجتمع الليبي نسقًا تعسفيًا وقمعيًا متصاعداً لفئات كبيرة من أفراده. ولذلك فتحليل تأطير التمكين الذي أمكن تقديمه في هذه الورقة أن التمكين نموذج ينطوي على حشد الوسائل والموارد (الشخصية والاجتماعية والمجتمعية والتنظيمية) والمشاركة والوعي النقدي (الاجتماعي والمؤسسي والسياسي) ومقصود ومستمر (يركز على المجتمع ككل) ويتطلب التغيير (شخصي وبيئي وسياسي) ويعمل على مستويات متعددة -شخصي وعلائقي ومجتمعي- من أجل استعادة القوة والكفاءة الذاتية للمضطهدين ويرتبط باستخدام منظور يربط بين الفرد والبيئة للتعرف على موضع القوى والقدرات المتأصلة في الافراد اللازمة لإحداث تغيير إيجابي.

الآثار المترتبة على ترسيخ التمكين

يعد تحديد وفهم كيفية تطور نموذج التمكين أمرًا بالغ الأهمية لتفعيل ممارسة موجهة نحو تمكين المضطهد. لذا اقترحت هذه الورقة أن التمكين عملية علائقية تتحقق بشكل تعاوني بالتعرف على القوى الكامنة وبتفعيل الاستراتيجيات للتوصل إلى المعرفة والقوة وبهذا النحو فالتمكين ممارسة متعاقبة من الحوار الجماعي والفعل الاجتماعي بهدف إحداث تغيير إيجابي. التوعية والتعبئة في الاساس فعل اجتماعي ومهما كان بسيطاً ومتعاقباً هو وسيلة فعالة للغاية للممارسة ويعطي للمضطهد حيز من التفكير في الأبعاد الاجتماعية لقضاياه وتفسيرها ومن ثم لتغيير اجتماعي.

إلى أي مدى يمكن للأفراد أن يكونوا مسؤولين عن معيشتهم والسيطرة عليها؟ المفاهيم الفردية للتمكين تهدف إلى تطوير قدرات الأفراد ولا تهتم بالتغيير في البنى الاجتماعية القمعية ولذا يقول Langan (1998) أن التمكين يتضمن مفهوم فردي للقوة يعمل على تحويل مستوي العلاقات الاجتماعية إلى مستوى التعامل الشخصي مما يحجب علاقات القوة الفعلية في المجتمع. وأشار Shardlow (1998) إلى أن التمكين يختلف جزئياً عن مفهوم تقرير المصير الذي وضعه Biestek (1990) وفي هذا السياق فالتمكين يؤكد على المسؤولية الفردية. وهناك عدد من وجهات النظر الراديكالية حول التمكين منها تأكيد Ward وزميله Mullender (1991) على أهمية ربط التمكين بتحدي ومكافحة الاضطهاد، وذكر أيضاً Wise (1995) أن الفلسفة الأساسية للتمكين تتضمن الالتزام بتشجيع الأفراد المضطهدين على تفهم كيفية تأثير الاضطهاد البنيوي بأشكاله المختلفة عليهم كأفراد وتمكينهم من استعادة السيطرة على معيشتهم.

ومن ناحية عملية توجد مجموعات من العوامل لها تأثيرات على تحول مسار أهداف ممارسة الخدمة الاجتماعية بعيدًا عن تحقيق التمكين ومن بينها: التحول في العلاقة بين المضطهد والاخصائي الاجتماعي ووصف Hugman (1991) هذه العلاقة بأنها علاقة قوة يتمتع فيها الاخصائي بسلطة نافذة عليه من خلال

معرفته للمعايير وللقواعد المطبقة. والتحول في الأهداف وهو ان بعض المنظرين ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة حددوا مفهوم التمكين بالتركيز بشكل مفرط على قضايا القوة المتعلقة بالسيادة وسيطرة الدولة والبنى السياسية أو النظام العام من التمسك بالرأي القائل بأن القوة لا يجب ان تمتلكها جماعة واحدة ولا ينبغي أن تتركز عند جهة معينة بل ينبغي تعميمها على المستويات السفلي من البنى الاجتماعية (Peace 2002) تحويل التركيز على علاقات القوة والقضايا المتعلقة بالسيطرة والتبعية في أدني المستويات الاجتماعية والمعيشة اليومية للمجموعات المضطهدة (Fitzsimons et al 2011) ممارسة الخدمة الاجتماعية في السياق المحلي تتركز على أشكال السلطة المنظمة والمشروعة على مستوى الدولة وتهمل انعدام القوى في بقية المستويات.

قوة وقصور ترسيخ التمكين

التمكين يؤكد على أن كل فرد يمتلك القوة والكفاءة لإحداث واستمرارية التغيير ويعتبر الاضطهاد والظلم والتمييز والتهميش قضايا مصدرها البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولهذا ركز على ثنائية الفرد والبيئة ويفترض تصور لإطار متكامل من منظورات أخرى مثل منظور القوة ومنظور الفرد في البيئة مع مراعاة السياق التاريخي والثقافي لهذه القضايا. وفي المقابل يستخدم التمكين اطار محدود للكشف عن مواضع القوى الشخصية ودعمها والقضاء على العقبات وإحداث تغيير اجتماعي ولا يفرض توجيهات لكيفية تحقيقها ويستبعد فرضية (وبدون إثبات) أن بعض الافراد يفشلون في الالتزام بالتمكين رغم أنه يبين نزوع الافراد نحو القدرية وخضوعهم لما يعتبرونه مهيمنا. نموذج التمكين يفترض أن الافراد قادرون على تقرير المصير ولكن في الواقع المعيشي ليس دائمًا ممكنًا. لا ينبغي النظر إلى انعدام القوة وطلب المساعدة على أنهما نقص في الفرد بل كجزء من وضع طبيعي وحالة انسانية. درجة تحقيق التمكين لكل حالة تعتمد على عدد من العوامل وبالتالي يجب التفكير في عمليات التمكين على المدى الطويل فهي تستغرق وقتًا ونجاحها ليس بالضرورة خطياً فالتقدم قد يولد تراجعات متتالية من الصعب التنبؤ بها ومن ثم تقويمها بالإضافة إلى هذه الجوانب فإن التمكين يمثل تحديًا للقوي القائمة التي تتمتع بسلطة صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي كما ذكرنا سابقًا يُفهم من طرفهم على أنها تهديد لمصالحها. إذا من الصعب قياس نجاح التمكين دون قياس كل جوانبه على الرغم من أن المحصلة لنهائية قد تكون احداث تغيير اجتماعي ايجابي. ولكن السؤال هو كيف يتم التمكين؟ ولهذا أشار Mike Oliver (1995) إلى أن التمكين ليس هبة من الأقوياء أياً كانوا إنه خاصية لا يمكن للأفراد امتلاكها إلا بدعم من جماعة ما ومثل ما ذكرت Solomon (1976) انه يبقي السؤال الحتمي: ما هي المساهمة الفعلية التي يمكن أن يقدمها الأخصائي الاجتماعي لتمكين الآخرين[1]؟. وأشار Wilson و Beresford (2000) رغم التطلعات التحررية لنظرية والممارسة المناهضة للقمع الا انها لديها أرجحية تراجعية ويمكن قول الشيء نفسه عن نظرية وممارسة التمكين لارتباطه بالقيم الاجتماعية الفردية الراسخة مثلاً في تقرير المصير ومناصرته القوية للحقوق الفردية ونهجه القائم على مواضع القوة التي تؤكد على الحلول الفردية وليس الجماعية للمشاكل الشخصية والاجتماعية (Bell 2011; Foster 2011; Gray 2011).

واخيراً

كيف يمكن ادارة حوار ونقاش لترسيخ التمكين ولوضع سياسة جديدة لمهنة الخدمة الاجتماعية في ليبيا؟ الإجابة يجب أولاً: مواجهة الثنائية الراسخة في صميم الثقافة الليبية "نحن" (الذين نملك القوة) و "هم" (منعدمي القوة) وما يقبع في ظل الفكرة القائلة لا تمكن الآخرين من وسائل وسلطة تمنحهم القوة. ثانيا: في الواقع المحلي يوظف الأخصائيون الاجتماعيون من قبل الدولة ليقوموا بدور الحراسة أو المراقبة على

1 - في السياق المحلي الاخصائي الاجتماعي يعمل في مهنة معدومة القوة والتأثير في المجتمع ولكن يتعين البحث عن اجابة للسؤال المذكور أعلاه.

مستحقي الخدمات من فقراء وعجزة ومضطهدون ومحرمون ويبررون سياسة الدولة في تقديم الخدمات التي تقتصر على إدارة الحالة وتحديد استحقاقات مالية وبالمقابل لديهم القليل من القوة لإدارة معيشتهم ناهيك عن منح القوة للآخرين، ومع ذلك، يظهرون بوادر رفض تشريعات ولوائح وسياسات اجتماعية سنت من قبل قانونيين وإداريين ليس لهم دراية علمية وعملية بمهنة الخدمة الاجتماعية ولم يشاركوا في وضعها ولم يتم توكيلهم كخبراء وممارسون مهنيون في مجالي الخدمة والرعاية الاجتماعية. ثالثا: تكوين مرحلة جديدة للمهنة يتم من خلال اتخاذ مواقف وطنية ومهنية وتقديم تفسيرات وحلول اجتماعية بدلاً من فردية الحل العيني والاستعداد للدفاع عن وجهات نظرهم البديلة والمشاركة في تحديد ممارسات التمكين بالاعتماد على النقد الذي يستشف من الممارسة المهنية المعايشة للواقع والتأكيد على الطابع البنيوي للقضايا والمشكلات وعلى ضرورة استحداث استراتيجيات تجمع الجميع معًا كعناصر فاعلة لمعيشتهم وللمجتمع اعتماداً على فلسفة التمكين العمل مع المضطهد وليس له، وللتوضيح نقتبس قول لامرأة من سكان استراليا الاصليون: إذا كنت هنا لمساعدتي فأنت تضيع وقتك ولكن إذا كان تحررك مرتبط بتحرري فدعنا نبدأ (Anderson 1996).

المراجع

1- Adams, R. (1996) Social work and empowerment, London, Macmillan.

2- Adams, R. (2008) Empowerment, participation and social work (4th), Basingstoke/New York, Palgrave Macmillan

3- Alcoff, L. (1994). Cultural feminism versus post-structuralism: The identity crisis in feminist theory. In Dirks, N. Eley, G and Ortner S. (Eds.), Culture/power/history: a reader in contemporary social theory (96-122). Princeton, NJ: Princeton University Press.

4- Anderson, J. (1996). Yes, but is it empowerment? Initiation, implementation and outcomes of community action. In Humphries, B. (Ed.) Critical perspectives on empowerment. (105–127). Birmingham: Venture Press.

5- Armstrong, D. (2006). Bodies of knowledge/knowledge of bodies. Jones, C., Porter, R., and Routledge. (Eds) Reassessing Foucault: power, medicine and the body. (17-27) London: Routledge.

6- Barker, R. (2014). The social work dictionary. (6th). Washington, DC: National Association of Social Workers (NASW) Press.

7- Barry, M. and Sidway, R. (1999). Empowering through partnership: the relevance of theories of participation to social work practice. In Wells, L., and Shera, W. (Eds.) Empowerment practice in social work: developing richer conceptual foundations. (13–38) Toronto, Ont: Canadian Scholars' Press.

8- Bell, M. (2011). Promoting children's rights in social work and social care: a guide to participatory practice. London: Jessica Kingsley.

9- Biestek, F. (1990) The casework relationship, (13th) London ; Boston : Unwin Hyman.

10- [10] Breton, M. (1994). On the meaning of empowerment and empowerment oriented social work practice, communication. Social Work With Groups . 17(3) 23-37 .

11- Chavis, D. and Wandersman, A. (1990). Sense of community in the urban environment. Aa catalyst for participation and community development. American Journal of Community Psychology, 28(1) 55-81.

12- Cox, O. (1989). Empowerment of the low income elderly through group work. In. Lee, J (Ed.) Group work with the poor and oppressed (111–125). New York: Haworth

13- Dalrymple, J., and Burke, B. (2006). Anti-oppressive practice: social care and the law. Maidenhead: Open University Press.

14- Davis, K., and Bent-Goodley, T. (2004). The color of social policy. Alexandria, VA: Council on Social Work Education.

15- Dominelli, L. (2002) Anti-oppressive social work theory and practice, Basingstoke, Palgrave Macmillan

16- Douglas, F (1993). A scale for measuring social worker empowerment. Research on Social Work Practice, 3(3) 312–328.

17- DuBois, B., and Miley, K. (2019). Social work: an empowering profession (9th). New York: Pearson.

18- Fitzsimons, A., Hope, M., Cooper, C and Russell, K. (2011). Empowerment and participation in youth work. Exeter : Learning Matters.

19- Fook, J. (2016) Social work critical theory and practice, London, Sage

20- Foster, S. (2011). Human rights and civil liberties. (3th). London, Prentice Hall.

21- Foucault, M. (2012). Discipline and punish: The birth of the prison. Publisher: Vintage.

22- Fraser, D. (2017). The evolution of the British welfare state: a history of social policy since the industrial revolution. (5th). Red Globe Press

23- Freire, P. (2013). Education for critical consciousness. Bloomsbury Academic USA.

24- Freire, P. (2018). Pedagogue of the oppressed 50th anniversary edition (4th) . Bloomsbury Academic USA.

25- Gaventa, J. (2014). Power and powerlessness: quiescence and rebellion in an Appalachian valley. Champaign: University of Illinois Press.

26- Gitterman, A. and Germain, C. (2008) The life model of social work practice: advances in theory and practice (3th) New York: Columbia University Press.

27- Glen Maye, L. (1998). Empowerment of women. In Gutiérrez, L., Parsons, R and Cox, E (Eds.), Empowerment in social work practice: a sourcebook (29-51). Pacific Grove, CA: Brooks/Cole.

28- Gray, M. (2011). Back to basics: a critique of the strengths perspective in social work. Families in Society, 92(1), 5–11.

29- Greene, G., Lee, M. and Hoffpauir, S. (2005). The language of empowerment and strengths in clinical social work: a constructivist perspective, Families in Society, 86(2) 267–277.

30- Gutiérrez, L. (1989). Empowerment in social work practice: considerations for practice and education. Council on Social Work Education, Chicago

31- Gutiérrez, L. (1990). Working with women of color: an empowerment perspective. Social Work, 35, 149-153.

32- Gutiérrez, L. (1991). Empowering women of color: a feminist model. In Bricker-Jenkins, M., Hooyman, N and Gottlieb, N. (Eds.), Feminist social work practice in clinical settings (199-214). Newbury Park, Calif. Sage Publications.

33- Gutiérrez, L. (1994) Beyond coping: an empowerment perspective on stressful life events. Journal of Sociology and Social Welfare 21(3): 201–219.

34- Gutiérrez, L. (1995). Understanding the empowerment process: does consciousness make a difference? Social Work Research, 19 (4) 229-237.

35- Gutiérrez, L. and Lewis, A. (1999). Empowering women of color. New York: Columbia University Press

36- Gutiérrez, L. and Ortega, R. (1991). Developing methods to empower Latinos: The importance of groups. Social Work with Groups, 14(2) 23–43.

37- Gutiérrez, L., Glen Maye, L., and DeLois, K. (1995). The organizational context of empowerment practice: Implications for social work administration. Social Work, 40(2) 249-258.

38- Gutiérrez, L., Parsons, R and Cox, E, (1998). Empowerment in social work practice: a source book. Pacific Grove, CA: Brooks/Cole.

39- Hardina, D. (2002). Analytical skills for community organization practice. New York: Columbia University Press.

40- Hardina, D., Middleton, J., Montana, S., and Roger Simpson, R. (2007) An empowering approach to managing social service organizations. New York, Springer Publishing Company.

41- Hipilito-Delgado, C. and Lee, C. (2007). Empowerment theory for the professional school counselor: a manifesto for what really matters. Professional School Counseling, 10 (4) 327-332.

42- Holdsworth, L. (1991) Social Work with Physically Disabled People. Norwich: University of East Anglia.

43- Hopps, J., Pinderhughes, E., and Shankar, R. (1995). The power to care: clinical practice effectiveness with overwhelmed clients. New York: Free Press.

44- Howe, D. (2013) A brief introduction to social work theory. Vancouver, B.C: Langara College..

45- Hugman, R. (1991). Power in caring profession. Basingstoke : Macmillan.

46- Kahn, S. (1982). Organizing: a guide for grass roots leaders. New York: McGraw-Hill.

47- Kam, P. (2020). Strengthening the empowerment approach in social work practice: An EPS model. Journal of Social Work. 1–24

48- Kritzman, L. (1990). Michel Foucault: Politics, philosophy, culture. Interviews and other writings 1977–1984. London: Routledge.

49- Langan, M. (1998) Radical social work. In Adams, R., Dominelli, L. and Payne, M (Eds.) Social work: themes, issues and critical debates, (207-216). London, Macmillan.

50- Langer, C. and Lietz, A. (2015) Applying theory to generalist social work practice. Hoboken. New Jersey: John Wiley and Sons, Inc.

51- Lee, J. (1989). Group work with the poor and oppressed. New York: Haworth Press.

52- Lee, J. (2001). The empowerment approach to social work practice: Building the beloved community (2th). New York: Columbia University Press.

53- Lee, J. and Hudson, R. (2017) Empowerment approach to social work practice. In Turner. F (Ed.), Social work treatment: interlocking theoretical approaches, (5th). Oxford: Oxford University Press.

54- Lupton, C., and Nixon, P. (1999). Empowering practice? a critical appraisal of the family group conference approach. Bristol: Policy Press.

55- Mancoske, R., and Hunzeker, J. (1989). Empowerment based generalist practice: direct services with individuals. New York: Cummings and Hathaway.

56- Meenaghan, T., Washington, R., and Ryan R. (1982). Macro practice in the human services. New York: Free Press.

57- Miley, K. and DuBois, B. (1999) Empowerment process for social work practice, In Shera, W and Wells, L. (Eds) Empowerment practice in social work: developing richer conceptual foundations, (2-13)Toronto: Canadian Scholars' Press.

58- Mondros, J., and Wilson, S. (2010). Organizing for power and empowerment. New York: Columbia University Press.

59- Mullaly, B. and Dupré, M. (2019). The new structural social work (4th), New York: Oxford University Press.

60- Mullender, A. and Ward, D. (1991). The practice principles of self-directed groupwork: establishing a value-base for Eempowerment. Nottingham: University of Nottingham, Centre for Social Action.

61- Oak, E. (2009). Social work and social perspectives, Basingstoke/New York, Palgrave Macmillan

62- Okitikpi, T. and Aymer, C. (2010). Key concepts in anti-discriminatory social work, London, Sage

63- Oliver, M. (1995). Understanding disability: From theory to practice. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

64- Page, N., and Czuba, C. (1999). Empowerment: what is it? Journal of Extension, 37(5) 1–4.

65- Parsons, R. (1989). Empowerment for role alternatives for low- income minority girls: a group work approach. Social Work with Groups, 11(4) 27-45

66- Parsons, R. (1991). Empowerment: purpose and practice principles in social work, Social Work with Groups, 14(2) 7–21.

67- Parsons, R. (2002). Guidelines for empowerment- based social work practice, In Greene. G and Roberts, A. (Eds.) Social workers' desk reference (396–401). New York: Oxford University Press.

68- Parsons, R.(2008). Empowerment practice. In Mizrahi, T and Davis, L. (Eds.) Encyclopedia of social work. (20th) 2.123–126.

69- Payne, M. (2020) Modern social work theory (5th), Oxford University Press

70- Peace, B. (2002). Rethinking empowerment: a postmodern reappraisal for emancipatory practice. British Journal of SocialWork, 32 (2)135–147.

71- Pernell, R. (1986). Empowerment and social group work. In Parnes. M (Ed.), Innovations in social group work: Feedback from practice to theory (107–117). New York: Haworth.

72- Phillipson, J. (1992) Practising equality: women, men and social work. London: Central Council for Education and Training in Social Work.

73- Rappaport, J. (1985) The power of empowerment language, Social Policy, 17: 15–21.

74- Rappaport, J. (1987) Terms of empowerment/exemplars of prevention: toward a theory of community theory, American Journal of Community Psychology 15(2): 121–148.

75- Rees, S. (1991) Achieving power: practice and policy in social welfare. Sydney: Allen and Unwin.

76- Rees, S. (1998). Empowerment of youth. In Gutiérrez, L., Parsons, R and Cox, E (Eds.), Empowerment in social work practice: a sourcebook (130-144). Pacific Grove, CA: Brooks/ Cole.

77- Robbins, S., Chatterjee, P., Canda, E., and Leibowitz, G. (2019). Contemporary human behavior theory: A critical perspective for social work practice (4th) New York, NY : Pearson

78- Robbins, S. (2017) Oppression theory and social work treatment, In Turner, F (ed.), Social Work Treatment: Interlocking Theoretical Approaches, (6th) 376-397. Oxford: Oxford University Press.

79- Rose, S. (1990). Advocacy/empowerment: An approach to clinical practice for social work. Journal of Sociology and Social Welfare, 17 (2) 41–51.

80- Rose, S. (2000) Reflections on empowerment-based practice. Social Work 45(5): 403–412.

81- Rose, S., and Black, B. (2002). Advocacy and empowerment mental health care in the community. London Taylor and Francis.

82- Rubin, H., and Rubin, I. (2008). Community organizing and development (4th). Boston: Pearson.

83- Sakamoto, I., and Pitner, R. O. (2005). Use of critical consciousness in anti-oppressive social work practice: Disentangling power dynamics at personal and structural levels. British Journal of Social Work, 35(4) 435–452.

84- Saleebey, D. (2013) The strengths perspective in social work practice (6th). Boston: Pearson.

85- Seligman, M. (1975) Helplessness: On Depression, Development and Death. San Francisco: Freeman.

86- Shardlow, S. (1998) Values, ethics and social work, In Adams, R., Dominelli, L. and Payne, M.(Eds.) Social work: themes, issues and critical debates,, (23-33) London, Macmillan.

87- Simon, B. (1990). Rethinking empowerment. Journal of Progressive Human Services, 1 (1), 27-39.

88- Simon, B. (1994). The empowerment tradition in American social work: a history. New York: Columbia University Press.

89- Sohng, S. (1998) Research as an empowerment strategy, In Gutiérrez, L., Parsons, R and Cox, E (Eds.), Empowerment in social work practice: a sourcebook. (187–203) Pacific Grove: Brooks/Cole.

90- Solomon, B. (1976) Black empowerment: social work in oppressed communities. New York: Columbia University Press.

91- Staples, L. (1990) Powerful ideas about empowerment, Administration in Social Work 14 (2): 29–42.

92- Stevenson, O. and Parsloe, P. (1993) Community care and empowerment. London: Joseph Rowntree Foundation.

93- Swift, C. and Levin, G. (1987) Empowerment: an emerging mental health technology, Journal of Primary Intervention, 8 (1-2) 71–94.

94- Teater, B. (2020). An introduction to applying social work theories and methods (3th) London: Open University Press.

95- Thompson, N. (2021). Anti-discriminatory practice equality, diversity and social justice (7th) Red Globe Press.

96- Torre, D. (1986). Empowerment: structured conceptualization and instrument development. Unpublished dissertation, Cornell University, Ithaca, ProQuest Dissertations Publishing retrieved December 7, 2020, from https://search-proquest-com.

97- Vanderslice, V. (1984) Empowerment: a definition in process. Human Ecology Forum 14(1): 2-3

98- Viviene, C. (2013) New practices of empowerment, In Gray, M. and Webb, S. (Eds.) New Politics of Social Work, (145-158) London: Sage.

99- Wallerstein, N. (1992). Powerlessness, empowerment, and health: Implications for health promotion programs. American foumal of Health Promotion, 6(3), 197-205.

100- Ward, D. and Muhender, A. (1991) Empowerment and oppression: an indissoluble pairing for contemporary social work, Critical Social Policy, 11 (32) 21-29.

101- Whitham, M. (1982).Youth empowerment: a training guide. Boston, Mass

102- Wilson, A., and Beresford, P. (2000). Anti-oppressive practice: emancipation or appropriation? British Journal of Social Work, 30(5) 553–573

103- Wise, S. (1995) Feminist ethics in practice, In Hugman, R. and Smith, D. (Eds.), Ethical Issues in Social Work, (104-119)London, Routledge.

104- Zimmerman, M. (1995). Psychological empowerment: issues and illustrations. American Journal of Community Psychology, 23 (5) 581-598.